جانب من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن أداء بعثة الأمم المتحدة في العراق والمقدم إلى مجلس الأمن عملا بالفقرة ٣٠ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)

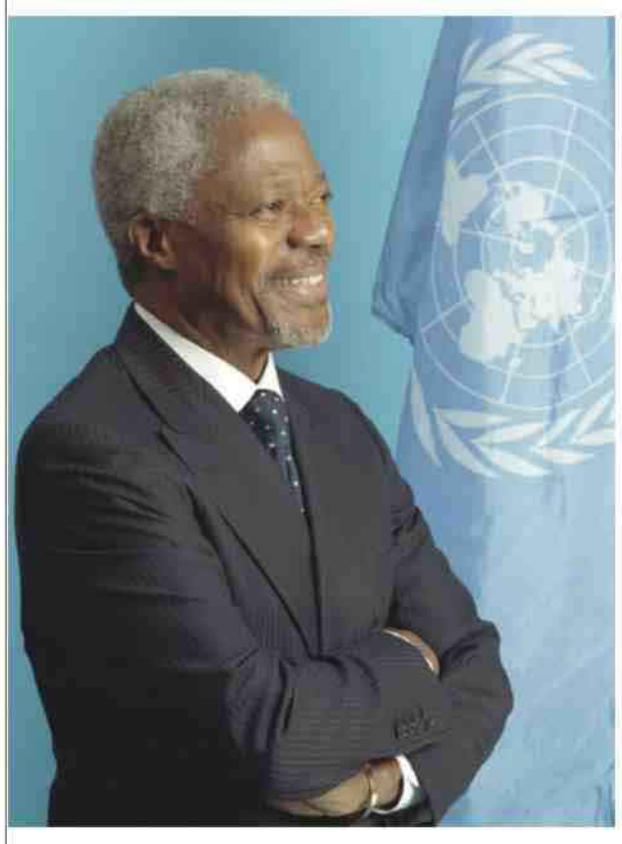

بهرا- خاص

قدم كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن الأسبوع الماضي تقريره الفصلي بشأن أداء بعثة الأمم المتحدة في العراق.

وتناول التقرير مختلف الشؤون الخاصة بالوضع العراقي محليا وإقليميا ودوليا.

أدناه جزء مما ورد في التقرير:

يعرض هذا التقرير آخر مستجدات الأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في العراق منذ التقرير الماضي "S/٢٠٠٦/١٣٧" المؤرخ ٣ آذار ٢٠٠٦". ويوجز التطورات السياسية الرئيسة التي استجدت أثناء الفترة المشمولة بالاستعراض، لا سيما فيما يتعلق بعملية تشكيل الحكومة والتطورات الإقليمية ذات الصلة بالعراق. ويتضمن التقرير أيضا معلومات مستجدة عن الأنشطة التي قام بها ممثلي الشخصي في العراق، السيد أشرف جهانجير قاضي، والأنشطة التي قامت بها البعثة، وتقييما للحالة الأمنية، ومستجدات عن المسائل التشغيلية والأمنية.

مجلس النواب والحكومة

بشأن التطورات السياسية الرئيسة يورد التقرير استعراضا للعملية السياسية منذ الانتخابات التي أجريت في كانون الأول ٢٠٠٥ لتشكيل برلمان جديد هو مجلس النواب الذي عقد الدورة الأولى في ١٦ آذار ٢٠٠٦ إثر مفاوضات طال أمدها. ولدى استئناف المحادثات بشأن تشكيل الحكومة في ٢٥ آذار، توصلت التحالفات التي من المرجح أن تتألف منها الحكومة إلى اتفاق تمهيدي بشأن برنامج حكومي. بيد أن أعمال العنف الطائفي والتدهور الذي ساد حالة الأمن والنظام تواصلا. وبينما كان المتفاوضون يتوصلون إلى تفاهم بشأن الطابع الوطني للحكومة وهيكلها، تعطلت المناقشات في داخل الائتلاف العراقي الموحد بشأن الترشيحات لتولي منصب رئيس الوزراء.

وفي ٢٣ نيسان ٢٠٠٦، استأنف مجلس النواب دورته التي كانت قد عُلقت في ١٦ آذار، وانتخب السيد جلال إلطالباني رئيسا جديدا للعراق. وانتخب نائبا للرئيس كل من السيد عادل عبد المهدي من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وهو أحد أحزاب الائتلاف العراقي الموحد، والسيد طارق الهاشمي من الحزب الإسلامي العراقي، وهو أحد أحزاب جبهة التوافق. كذلك انتخب مجلس النواب رئيسا له السيد محمود المشهداني من مجلس الحوار العراقي التابع لجبهة التوافق، ونائبين للرئيس هما السيد عارف طيفور من التحالف الكردستاني والسيد خالد العطية من الائتلاف العراقي الموحد. ورُشح السيد نوري المالكي ليكون رئيس الوزراء المكلف. وعملا بالمادة ٧٦ من الدستور، أناط عندئذ الرئيس الطالباني برئيس الوزراء المكلف مهمة تشكيل مجلس الوزراء في غضون ٣٠ يوما.

وفي ٢٠ أيار ٢٠٠٦، اعتمد مجلس النواب تشكيل الحكومة العراقية الجديدة التي تضم السيد نوري المالكي رئيسا للوزراء، والسيد برهم صالح "الاتحاد الوطني الكردستاني" والسيد سلام الزوبعي "المؤتمر العام لشعب العراق" نائبين له. واعتمد المجلس كذلك تعيين ٣٧ وزيرا، فيهم ٢٦ وزيرا و ١١ وزيرا للدولة، فضلا عن برنامج حكومي يتألف من ٣٤ نقطة وينصب محور تركيزه على تدابير لتحسين الحالة الأمنية ومكافحة الفساد وتوطيد الوحدة الوطنية وتعزيز المؤسسات الحكومية في جميع أنحاء العراق. وعُيّن في مجلس الوزراء ٤ نساء يتولين وزارات الإسكان والتعمير، والبيئة، وحقوق الإنسان، وشؤون المرأة. وظل منصب الوزير شاغرا في ٣ وزارات هي الداخلية والدفاع وشؤون الأمن القومي. وريثما يتم تعيين من يشغل هذه المناصب الثلاثة، قرر رئيس الوزراء أن يضطلع بمهام وزير الداخلية بينما يتولى نائباه السيد سلام الزوبعي والسيد برهم صالح مهام وزيري الدفاع وشؤون الأمن القومي على التوالي.

مؤتمر الأقليات العراقية

وعن القوميات الصغيرة في العراق جاء في التقرير:

عقد مجلس الأقليات العراقية في ٢٧ أيار ٢٠٠٦ مؤتمرا لكافة الأقليات بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وقد صُمم المؤتمر ليكون محفلا يتناول الشواغل التي تهم مختلف مجتمعات الأقليات بالعراق. وكان الهدف منه، تحديدا، هو كفالة الوصول المتناسب إلى دوائر صنع القرار الحكومية، وإجراء استعراض للدستور، وصياغة قانون للانتخابات استعدادا للانتخابات المقبلة بالمحافظات، ومناقشة التشريعات والمؤسسات اللازمة لحماية مختلف الأقليات العرقية والطوائف الدينية.

ثم أورد التقرير بعدها الأنشطة السياسية للممثل الخاص للأمين العام في العراق.

حالات التشريد

واستجابة لحالات التشريد التي حدثت مؤخرا، قامت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بحشد وكالات الأمم المتحدة والمانحين من خلال الفريق العامل المعني بحالات الطوارئ لوضع مبادرة للاستجابة السريعة باستخدام الأموال المسحوبة من الفوائد المستحقة بصندوق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الاستئماني للعراق. وستلبي المبادرة الاحتياجات العاجلة للمشردين داخليا، فيما يجري وضع استراتيجية أطول أجلا مع السلطات العراقية. وواصلت البعثة العمل مع مكتب رئيس الوزراء من أجل إنشاء خلية لأعمال التنسيق والاستجابة في حالات الطوارئ، يكون مقرها داخل أمانة مجلس الوزراء وفي إطار السلطة المباشرة لرئيس الوزراء حيث ستكلف، في جملة أمور، بوضع خطة وطنية للطوارئ. ومنذ آذار ٢٠٠٦، يقوم مستشار الشؤون الإنسانية التابع للبعثة "والذي يموله مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية" بتقديم الدعم لمكتب رئيس الوزراء فيما يخص هذه المبادرة الهامة.

الاستراتيجية الإنمائية

ويواصل فريق الأمم المتحدة القطري العمل مع حكومة العراق بما يتفق وأهداف الاستراتيجية الإنمائية الوطنية العراقية. ومن خلال انتداب موظف دولي من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق إلى وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، يتواصل تقديم الدعم للوزارة في مختلف المجالات الرئيسية بما في ذلك تعزيز الحوار فيما بين السلطات المركزية وسلطات المحافظات، فيما يتعلق بتحديات إعادة الإعمار والتنمية. وساعدت البعثة، بدعم مالي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفودا حكومية ووفودا من المجتمع المدني من مختلف المحافظات على حضور سلسلة من حلقات العمل التي تستمر ليومين في بغداد بإشراف وزارة التخطيط، بشأن الاستراتيجية الإنمائية الوطنية ومسائل التنسيق مع المانحين والميزانية الوطنية والأولويات في المحافظات. والنتيجة ساعدت وزارة التخطيط على البدء في تنقيح الاستراتيجية الإنمائية الوطنية، لنشرها في الاجتماع القادم لمرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق المقرر عقده خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

أنشطة حقوق الإنسان

وبشأن حقوق الإنسان في العراق ورد في التقرير:

تواصل حالة الغموض السياسي، وانعدام الأمن، وارتفاع مستويات العنف، والعمليات العسكرية، تقويض حالة حقوق الإنسان في العراق، وذلك على الرغم مما تبذله حكومة العراق من جهود لمواجهة هذا الوضع. وتواصل تقويض الحق في الحياة بشدة من جراء التمرد المستمر والعنف الطائفي والهجمات الانتقامية وأنشطة الميليشيات، فضلا عن استخدام الجيش وقوات الأمن للقوة بصورة مفرطة في بعض الأحيان. وفي هذا الصدد، يعد ما يقوم به المتمردون من عنف عشوائي مبعث قلق بشكل خاص. ولا تزال حياة المدنيين متأثرة بشكل خطير في بغداد والمناطق الوسطى من العراق، حيث استمرت هجمات المتمردين والعمليات العسكرية التي تقوم بها القوة المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية. وتفيد التقارير بأن المتمردين يستهدفون الأحياء المدنية بنيران عشوائية من مدافع الهاون، ما أسفر عن سقوط ضحايا من المدنيين. وفي الأنبار، حيث تفيد التقارير بحدوث مصادمات يومية بين المتمردين من جانب وقوات الأمن العراقية والقوة المتعددة الجنسيات من جانب آخر، أصبح سقوط ضحايا من المدنيين وحدوث أضرار لممتلكاتهم وتعرضهم لمشاق بالغة، أمورا عادية.

الضحايا المدنيين

وبينما لا تتوفر أرقام رسمية فيما يتعلق بعدد الضحايا، تفيد التقارير بسقوط أعداد كبيرة من المدنيين بين قتيل وجريح كل أسبوع، ومن بينهم نساء وأطفال، حيث يكونون إما ضحايا مستهدفين أو غير مقصودين، للهجمات العنيفة. وقد اغتيل سياسيون وأعضاء في الإدارة العامة بما في ذلك الشرطة والجيش والقضاة، فضلا عن المهنيين ومن يُعتقد بأن لهم صلة بالقوة المتعددة الجنسيات. ومما يثير القلق بشكل خاص، موجة اغتيال أفراد أسر العديد من السياسيين البارزين، التي حدث مؤخرا. ويتواصل بشكل يومي ظهور عدد كبير من الجثث التي تحمل آثار التعذيب، والإعدام دون محاكمة داخل بغداد وحولها، وفي أجزاء أخرى من العراق. ونقلا عن منظمات عراقية غير حكومية، اختطف ما يقرب من ٢٠ ٠٠٠ شخص في العراق منذ كانون الثاني ٢٠٠٦، ومن بينهم أجانب، بعضهم للفدية والبعض لدوافع سياسية، والبعض الآخر لأسباب غير معروفة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أسفرت العديد من هجمات المتمردين عن مقتل مدنيين أو إصابتهم بالإعاقة، وعن تدمير مواقع ثقافية ودينية أو إلحاق أضرار بها، ولا سيما المساجد والكنائس من مختلف المذاهب، وذلك بنية واضحة هي إثارة الخوف والأحقاد الطائفية. ووقع أكبر هجوم في ٧ نيسان حيث استهدف مسجد براثا شمالي بغداد، ما أسفر عن مقتل ٨٥ شخصا على الأقل وإصابة ١٦٠ آخرين.

وما زال القلق يساورني من أنه كثيرا ما يفلت من العقاب مرتكبو بعض أبشع الجرائم في العراق.

الهجمات على المؤسسة القضائية

ومما يثير القلق بشكل خاص ارتفاع معدل جرائم القتل والتهديدات وأعمال التخويف التي ترتكب ضد القضاة وأعضاء النيابة العامة ومسؤولي المحاكم ما يعوق سير أعمالها بشكل طبيعي. وبالإضافة إلى ذلك، كثيرا ما تفيد التقارير بتجاهل الشرطة للأوامر القضائية المتعلقة باحتجاز الأفراد وإطلاق سراحهم. كما تدعي الميليشيات وغيرها من الجماعات المتمردة صراحة إدارتها لمحاكم غير قانونية. ويتعين أن تكفل التحقيقات القضائية تقديم أعضاء الميليشيات المتهمين بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان إلى العدالة وملاحقتهم قضائيا وطردهم من الخدمة في قوات الأمن. وسيلزم تعزيز نظام العدالة وإنشاء آليات رقابة داخلية فعالة للمؤسسات الرئيسة مثل تلك الموجودة في وزارات الداخلية والدفاع والعدل.

وضع المرأة

وقد أثر العنف على النساء والأطفال والمسنين بإعاقته إمكانية حصولهم على الخدمات الأساسية. وتواجه النساء أعمال مضايقة وتخويف لإلزامهن بارتداء الزي التقليدي. وأفادت التقارير بحدوث "جرائم شرف" من بينها القتل والعنف المنزلي، ولم تتمكن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق من الحصول على أرقام دقيقة للبلد بكامله. وأفادت الحكومة مؤخرا بأن ما يربو على ٥٠٠ امرأة ربما كن ضحايا "جرائم الشرف" منذ بداية عام ٢٠٠٦ في المنطقة الكردية وحدها.

الهجمات على الأكاديميين

كما تعد الهجمات ضد الأكاديميين والمهنيين والصحفيين تطورا مثيرا للقلق. فقد أفادت التقارير بمقتل ما لا يقل عن ١٠٠ أستاذ جامعي منذ عام ٢٠٠٣ واجتجاز ما يربو على ٢٠٠. كما استهدف مهنيون آخرون، من بينهم أطباء وأختصاصيون صحيون، واجبر العديد منهم على مغادرة العراق. وقتل ما يربو على ٧٠ صحفيا أثناء عملهم في العراق منذ آذار ٢٠٠٣، وأصيب العديد من الصحفيين الآخرين بالإعاقة أو جرى احتجازهم أو تهديدهم أثناء قيامهم بعملهم. ولا يزال العاملون في وسائط الإعلام في المنطقة الكردية يتعرضون للتخويف والملاحقة القضائية لممارستهم حرية التعبير. وفي تطور إيجابي واحد، صدر في ٣ نيسان عفو عن السيد كمال سيد قادر، وهو كاتب كردي يحمل الجنسية النمساوية، كان قد احتجز من ٢٦ تشرين الأول ٢٠٠٥، وحُكم عليه في أواخر شهر آذار بالسجن لمدة ١٨ شهرا لنشره مقالات "تشهيرية" تتناول السلطات في كردستان.

وتبعث على القلق بشكل خاص أعمال التخويف والقتل ضد الأقليات العرقية والدينية. وتلقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تقارير مفادها أن ما يقرب من ٢ ٤٠٠ عائلة مسيحية هاجرت من مدنية الموصل إلى مناطق أخرى في محافظة نينوى ذات أغلبية مسيحية.

المحتجزون

ويتزايد عدد المحتجزين في العراق، ما يشكل مصدر استياء للعديد من العراقيين. وفي منتصف شهر أيار، أفادت وزارة حقوق الإنسان بأن هناك ٢٨٧٠٠ محتجز في شتى أنحاء العراق، مما يكشف عن انخفاض طفيف في العدد الإجمالي للأفراد المعتقلين. وستواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق العمل مع السلطات العراقية والقوة المتعددة الجنسيات من أجل إيجاد حلول بناءة لهذه المشكلة. وبوجه خاص، ستواصل البعثة العمل مع جميع الأطراف المعنية من أجل كفالة إطلاق سراح المحتجزين، أو نقلهم من ولاية القوة المتعددة الجنسيات إلى الولاية القضائية العراقية، فورا ووفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، يتعين بذل كل الجهود من أجل كفالة تمتع المحتجزين بالحق في المحاكمة وفق الأصول القانونية. ولم يجر حتى الآن الإعلان عن التحقيقات المتعلقة بمركز الاحتجاز بالجادرية غير القانوني، وما أجرته الحكومة من تحقيقات أخرى تتعلق بظروف الاحتجاز في العراق.

محاكمة صدام ومعاونيه

وتواصل البعثة متابعة محاكمة الرئيس السابق صدام حسين التي استؤنفت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ودخلت المحاكمة التي تنظر فيها المحكمة العراقية العليا مرحلة جديدة مع بدء الاستماع إلى شهادات المدعى عليهم. كما أعلنت المحكمة العليا انتهاء التحقيقات في حملة الأنفال. وبناء على ذلك، أحيلت القضية إلى المحكمة التي ستحدد موعدا لبدء المحاكمة.

الحالة الأمنية

ما تزال البيئة الأمنية في العراق تنطوي على خطر شديد، ويواجه موظفو الأمم المتحدة خطرا جسيما بأن يصبحوا هدفا لأعمال العنف. وقد صاحب عملية الانتقال السياسي ومساعي القوات المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية من أجل صيانة الأمن والسيطرة على الوضع نشوء معارضة مسلحة تزداد مراسا وتعقيدا، قادرة على مواصلة تنفيذ مستوى عال من أنشطة العنف في جميع أنحاء البلاد. وقد عانت محافظات بغداد، ونينوى، وصلاح الدين، والأنبار، ومؤخرا ديالى، أسوأ أشكال العنف. وعلى الرغم من أن محافظات العراق الباقية تضررت عموما بشكل أقل، فإن بعض المحافظات وأهمها البصرة "ولا سيما مدينة البصرة" ومحافظة التأميم "وبصورة خاصة مدينة كركوك" شهدت مستويات عالية من التوتر وعددا متزايدا من أحداث العنف.

وتشكل كثرة الضحايا، ولا سيما المدنيين، شاهدا على الطبيعة المميتة للهجمات. والقسط الأكبر من هذا العنف خلال الأشهر الأخيرة ناجم من أعمال ارتكبها كلا الطرفين في الانقسام الطائفي بين السنة والشيعة. وعلى الرغم من بعض الادعاءات بتراجع العنف الطائفي، فقد كان شهر آذار ٢٠٠٦ الرابع من حيث عدد الوفيات منذ أيار ٢٠٠٣، حيث بلغ عدد القتلى العراقيين ضعف ما كان عليه في كانون الأول ٢٠٠٥. وبصورة عامة فإن أساليب الاستهداف والاتجاهات التكنولوجية مثيرة للقلق. وتشمل الفئات المستهدفة خصوصا العراقيين البارزين من السنة والشيعة، وموظفي الحكومة وأسرهم، وأفراد الطبقة الوسطى "مثل التجار والأكاديميين" والعاملين لدى القوات المتعددة الجنسيات أو المرتبطين بها.

وقد أدى استمرار الهجمات في أنحاء البلاد، بالإضافة إلى تدمير الهياكل الأساسية ذات الأهمية الحاسمة، إلى اختلال شديد في إيصال الخدمات الأساسية إلى أنحاء البلاد، بما في ذلك الوقود والماء والكهرباء. ولا يزال السلك الدبلوماسي مهددا بأخطار شديدة، حيث تعرض موظفو السفارات للاختطاف والقتل، وهوجمت مرافقهم.

المطلوب من الزعماء السياسيين العراقيين

وفي الفقرات الأخيرة للتقرير، بند "ملاحظات" ورد الآتي:

أرجو أن يعقد الزعماء السياسيون للعراق الآن العزم على بذل قصارى جهدهم لتوطيد العملية السياسية، مستفيدين من الزخم المتولد عن تشكيل الحكومة الجديدة، بواسطة رأب الصدوع السياسية والاجتماعية، وتعميق توافق الآراء الوطني من أجل المصالحة الوطنية، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، وتحسين الظروف المعيشية لجميع العراقيين وتعزيز حقوق الإنسان الخاصة بهم بسرعة. ويوفر هذا النهج أفضل الفرص لضمان تأثير العملية السياسية تأثيرا إيجابيا على الحالة الأمنية. ويجب تخويل الحكومة الجديدة السلطة للسماح لها بأن تثبت للشعب العراقي أن مشاركته في الانتخابات ستؤدي إلى تحسن ملموس في حياته اليومية. ويمكن تصور عدد من الخطوات الهامة المبينة أدناه، على الصُعُد الوطني والإقليمي والدولي، لدفع الأمور بقوة في هذا الاتجاه.

المصالحة الوطنية

لقد أصبحت المصالحة الوطنية ضرورة أكثر إلحاحا منذ صدور تقريري الأخير. وقد أظهر الشعب العراقي مرارا وتكرارا أنه قادر على الارتقاء إلى مستوى التحدي المتمثل في تحقيق المصالحة الوطنية، على الرغم من الاستفزازات الخطيرة والهجمات، وعلى إيجاد سبل مبتكرة للتلاقي مع الطرف الآخر. ومن الأمثلة الملموسة على تدابير منع الصراع الطائفي فكرة الاضطلاع بمبادرة سلام يتزعمها العراقيون في مدينة بغداد، وهي فكرة تهدف إلى تشجيع بناء الثقة داخل الفئات وفيما بينها على حد سواء.

مراجعة وتنفيذ الدستور

وفضلا عما سبق، تظل عملية مراجعة الدستور وتنفيذ الدستور مسألتين أساسيتين لأجل التوصل إلى توافق آراء وطني بشأن وضع إطار فعال للدولة العراقية. وثمة حاجة إلى إمعان النظر في تحديد المجالات التي من الضروري إخضاعها لمراجعات دستورية من أجل تشكيل هياكل حكومية فعالة، ويمكن إدخال التغييرات المطلوبة بشأنها من خلال سَنّ التشريعات. وتظل الأمم المتحدة ملتزمة التزاما كاملا، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي والشركاء الدوليين الآخرين، بمواصلة القيام بدورها في دعم الدستور، وهي تتطلع إلى إقامة حوار مع الحكومة العراقية الجديدة بشأن الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة إنجاز ولايتها، على أحسن الوجوه، في هذا المجال المهم. وبناء على طلب من حكومة العراق، فإن الأمم المتحدة على استعداد أيضا لتقديم المساعدة الانتخابية بشكل متواصل، وذلك، في جملة أمور، من خلال دعم الأنشطة الانتخابية التي ستتم في المستقبل، ودعم إنشاء الهيئة الانتخابية الدائمة، وهي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق.

جيران العراق

وعلى المستوى الإقليمي، ثمة دور مهم يتعين على جيران العراق والبلدان الأخرى القيام به لدعم عملية المصالحة الوطنية داخل العراق، مع مراعاة الاحترام الكامل لسيادة العراق واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية. وتواصل الأمم المتحدة، لأجل ذلك، دعم مؤتمر الوفاق الوطني العراقي الذي تعتزم جامعة الدول العربية عقده في بغداد. ويواصل ممثلي الخاص العمل بشكل وثيق مع جامعة الدول العربية فيما يتعلق بهذه المبادرة. وتمثل عمليات التحضير الشاملة والتنسيق الوثيق مع الحكومة العراقية الجديدة والتمثيل الصادق لجميع الطوائف العراقية عناصر أساسية لنجاح المبادرة المذكورة. وتستكشف الأمم المتحدة أيضا فكرة إنشاء فريق اتصال إقليمي معني بالعراق على المستوى العامل يتألف من العراق وجيرانها. ويمكن لفريق الاتصال أن يشكل منتدى مفيدا للحوار بشأن الكيفية التي يمكن بها للدول المجاورة للعراق المساهمة في حشد درجة أكبر من الدعم الدولي للعراق، بالإضافة إلى توفير منتدى للحوار بين بلدان المنطقة لتعزيز الاستقرار داخل العراق.

على المستوى الدولي

وعلى المستوى الدولي، ينبغي النظر إلى تشكيل حكومة للعراق منتخبة دستوريا باعتباره فرصة تتيح للمجتمع الدولي الفرصة للتوصل إلى توافق آراء أوسع نطاقا لدعم عملية التحول في العراق، بما في ذلك داخل مجلس الأمن. وتتوفر الفرصة حاليا أمام المجتمع الدولي لتسريع وتيرة إنعاش العراق من خلال الوفاء بالتعهدات المقطوعة بتقديم المساعدة من خلال مرافق تمويل دولية متفق عليها، مثل مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق، ووضع آليات تكميلية أخرى للحصول على تبرعات جديدة، وزيادة مستويات إسقاط الديون. وينبغي أن يُنظر إلى التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن إطار عمل بقيادة عراقية لحشد مساعدات دولية جديدة وإضافية للعراق باعتباره مسألة ذات أولوية.

في تقريري الأخير، أكدت على أنه ما لم يتم تحسين حالة حقوق الإنسان، سيستعصي تحقيق الأمل في التوصل إلى مصالحة وطنية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت حقوق الإنسان للشعب العراقي تواجه تحديات خطيرة بسبب أعمال التمرد المستمرة والعنف الطائفي والهجمات الانتقامية وأنشطة الميليشيات، بالإضافة إلى استخدام القوة العسكرية، الذي اتسم بالإفراط أحيانا. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها قوات الأمن العراقية والقوة المتعددة الجنسيات للتصدي للتحديات الأمنية التي يجابهها العراق، فإنني أكرر مناشدتي لهم التصرف بما يتفق بشكل كامل مع القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. ومن بواعث القلق الشديد أيضا تشريد آلاف الأسر، وذلك في بغداد بشكل رئيسي. وعلى الرغم من ضخامة هذه التحديات، يحدوني الأمل في أن حكومة العراق الجديدة ستمارس دورا قياديا يتسم بالمسؤولية، وذلك بوضع مسألة تعزيز حقوق الإنسان، والحكم السليم، وسيادة القانون، في صلب قائمة اهتماماتها. والأمم المتحدة على استعداد لتقديم الدعم المتواصل. وكلما برهنت الحكومة الجديدة على قدرتها على تقديم فوائد ملموسة في هذا المجال، ازدادت درجة الثقة التي ستمنحها للطوائف العراقية، بالإضافة إلى قادتها السياسيين، للتغلب على الخلافات والمشاركة في حوار فعلي بشأن خطة وطنية حقيقية.

وابتغاء وضع خطة متينة في مجال حقوق الإنسان، آمل أن تنظر حكومة العراق الجديدة في الخطوات التالية باعتبارها مسألة ذات أولوية: إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان ومركز للأشخاص المفقودين والمختفين، ودعم وضع استراتيجية شاملة للعدالة الانتقالية، وتشجيع الإصلاح التشريعي، وتعزيز النظام القضائي وتحديثه، وإقامة العدل، وتعزيز منظمات المجتمع المدني ودعم ظهور ثقافة تحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون. وهذه الإصلاحات ذات أهمية أساسية لتحقيق النجاح لجهود مستدامة أكبر في مجالات السلم والأمن، بالإضافة إلى مجالات التعمير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويتعين على الحكومة العراقية الجديدة أيضا أن تحقق طموحات الشعب العراقي الكبيرة في تحسين الأمن، وتحسين حالة القانون والنظام، في ظل الظروف الناجمة عن تزايد مستويات الجرائم العنيفة. ولا غنى، في هذا الصدد، عن جهود القوة المتعددة الجنسيات الرامية إلى تدريب وتجهيز قوات الأمن العراقية. بيد أن من الضروري تمكين الشعب العراقي من رؤية تحسن حقيقي في الوضع الأمني. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين على الحكومة الجديدة وضع برنامج فعال لإدارة التحديات الأمنية التي يجابهها العراق. وعلى الرغم من أن تنفيذ مثل هذا البرنامج سيستغرق زمنا، فإن العديد من أفراد الشعب العراقي يتطلعون إلى قيام الحكومة الجديدة بدمج الدفاع عن مواطنيها والمؤسسات الحكومية في عملية إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج الميليشيات، وأنشطة التوعية المستدامة لجميع الطوائف العراقية، والتحسين السريع لظروف المعيشة الأساسية. وبات الآن لزاما على الحكومة الجديدة أن تنهض بأعباء مسؤولياتها السيادية لكي تسيطر بشكل كامل على شؤونها الوطنية، بما في ذلك مجال الأمن الحيوي، يساعدها في ذلك، حسب الاقتضاء، المجتمع الدولي.

وتظل الأمم المتحدة ملتزمة التزاما كاملا، بالقدر الذي تسمح به الظروف، بتنفيذ ولايتها بموجب قراري مجلس الأمن ١٥٤٦ "٢٠٠٤" و ١٦٣٧ "٢٠٠٥". وبغية تشجيع الحوار وبناء توافق في الآراء وصولا إلى المصالحة الوطنية، يقف ممثلي الخاص وفريقه على أهبة الاستعداد لبذل مساعيهم الحميدة وتقديم التسهيل السياسي للحكومة الجديدة، استنادا إلى الاتصالات التي أقامتها البعثة مع شرائح واسعة من محاوريها العراقيين. وبالإضافة إلى الأنشطة السياسية والانتخابية والدستورية الأساسية المتواصلة، تعتزم الأمم المتحدة أيضا تعزيز أنشطتها في مجالات رئيسية أخرى تقع في نطاق ولايتها، لا سيما التعمير والتنمية، مع التركيز على بناء القدرات وتنسيق جهود المانحين. وتتطلع الأمم المتحدة إلى إقامة حوار شامل ويتسم بالاستمرارية مع الحكومة الجديدة لاستكشاف الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة إنجاز ولايتها على أفضل الوجوه.

غير أنه يتعين التسليم بأن البيئة الأمنية لا تزال تحد بشدة من حضور المنظمة وقدرتها على العمل بشكل فعال في العراق، وحتى يتسنى توفير أفضل الظروف الأمنية الممكنة لموظفي الأمم المتحدة، ومن ثم تأمين قدرة المنظمة على المحافظة على وجودها في العراق، هناك طائفة من التدابير المخففة والحمائية، لكنها باهظة التكلفة وتستغرق وقتا طويلا، فضلا عن طبيعتها المقيدة. ويستمر اعتماد الأمم المتحدة على القوة المتعددة الجنسيات لتقديم الحماية لها في الأوضاع الثابتة والمتحركة. وتواصلت عملية إنشاء مُجمّع متكامل وطويل الأمد للأمم المتحدة في العراق، وتم حديثا الفراغ من إنشاء أماكن في أربيل والبصرة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الدول الأعضاء، من داخل وخارج القوة المتعددة الجنسيات على حد سواء، التي تدعم الأمم المتحدة في العراق بالقيام بأدوار مختلفة، بدءا بتقديم الخبراء العسكريين وقوات الحراسة وأختصاصيي مراقبة الحركة وانتهاء بإتاحة الدعم للطيران والتحركات الأرضية.

ومن المؤمل أن يتيح تشكيل أول حكومة عراقية منتخبة دستوريا الفرصة لفتح فصل جديد وأكثر إيجابية في تاريخ العراق المثقل بالاضطرابات. ويستحق الشعب العراقي، الذي عانى طويلا، أن يتمتع بثمار السلام والرخاء التي هي من حقوق الأمم جمعاء. ويمتلك العراق جميع الموارد البشرية والطبيعية الضرورية لتحقيق النجاح. وستعمل الأمم المتحدة بشكل وثيق مع الحكومة العراقية الجديدة والمجتمع الدولي لمساعدة الشعب العراقي على تحقيق هذا الهدف.